العدد (2042) السنة الثامنة - الأحد (13) شباط 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مصدر من وزارة الهجرة والمهجرين:

استغلال ميزانية إعمار مدينة الصدر والشعلة.. للنفقات الشخصية!

يوم ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٩قال رئيس لجنة النزاهة النيابية صباح الساعدي في لقاء مع راديو سوا أن الأيام القادمة ستشهد استجواب وزير الهجرة والمهجرين، إضافة إلى متابعة عمل لجنة التحقيق بشأن سرقة نحو ١٨٠ مليون دولار من مشاريع إعمار في مدينة الصدر والشعلة.

وفي تصريح آخر لوكالة لـ Kurdiu؛ أكدّ الساعدي ان وزارة الهجرة والمهجرين و وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هي من الوزارات التي قصرت كثيراً" و شابها الكثير من عمليات الفساد وبعض المفتشين العموميين لهم دور في عملية التستر على الفساد او المشاركة فيه.

تحقيق /إيناس طارق

وهناك مصادر من داخل وزارة الهجرة والمهجرين قدمت عدة معلومات لـ " المدى " تتعلق بمدى الفساد المالي والاداري الذي استشرى في هذه الوزارة سابقاً ولاحقاً،حيث ذكر المصدر الذي رفض ذكر اسمه ان ميزانية اعمار مدينتي الصدر والشعلة تستغل الان من قبل الوزير الجديد الذي استفتحها برحلة الى عمان ولمدة ١٠ ايام بعد ان اصطحب ابنه المدعو (.) وادرج أجور نفقات السفر ذهاباً وياباً ضمن مصروفات هذه الميزانية مع عدم جواز استخدام تلك الموازنة باحتساب اجور ايفاد غير الموظفين، اضافة الى تقليص صلاحيات مدير الدائرة المالية والادارية وجعل الصلاحيات حصراً بالوزير فقط.ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل قام بصرف مكافآت بدل الرواتب لافراد حمايته ومدير مكتبه لأن الموازنة لم يصادق عليها لحد الآن لتنطلق الدرجات الوظيفية، إضافة الى قيام الوزير الجديد بغلق ملف النازحين والمهجرين ويقول كافي مساعدات اغلقو الملف لأسباب غير معروفة، وللعلم فقط نكرر فإن هذه المعلومات هي من مصادر داخل الوزارة.

يشار إلى أن وزير الهجرة و المهجرين ذكر في وقت سابق إن الوزارة بحاجة إلى دعم كبير لتقديم الخدمات الضرورية للأسر النازحة و المهاجرة و التي عانت الكثير جراء الظروف التي المت بها، مضيفاً ديندار نجمان دوسكي " أن استراتيجيه الوزارة لعام ٢٠١١ تقضي بإغلاق ملف النزوح نهائياً هذا العام و العمل على فتح ممثليات للوزارة في عدد من البلدان التي يتواجد فيها العراقيين الى جانب العمل على تفعيل كوادر الوزارة بما يخدم عملها فضلاً عن إجراء مسوحات ميدانية للأسر النازحة و المهاجرة للوقوف على أوضاعهم و احتياجاتهم".

المفتش العام

يقول المفتش العام لوزارة الهجرة والمهجرين كمال نعيم لـ(المدى) أن الوزير له صلاحيات تمكنه من الصرف المالي وليس بحاجة لأن يستخدم ميزانية إعمار مدينة الصدر والشعلة ولا أن يصرف مكافآت لحمايته حيث لديه ميزانية طوارئ بمبلغ ٦٠ مليون دينار تستخدم كنثريات. وأضاف نعيم ان الوزير الحالي لم يقم ر باي من تلك الاعمال وهذا الكلام بعيد عن الحقيقة. اما فيما يخص إغلاق ملف النازحين فنعتقد ان هذا يكفي فعلاً لانه وبكل صراحة لايوجد مهجرين ولا نازحين الى هذا الوقت، فالوضع الأمني مستتب وغالبية العوائل المهجرة والنازحة عادت الى مساكنها فضلاً عن قيام الوزارة بزيادة الاموال الممنوحة لهم حيث ستكون من مليون ونصف الى ٤ ملايين دينار عراقي.

يقول عضو هئية النزاهة في البرلمان الحالي حسين الأسدي أن لجنة النزاهة قسمت الى عدة لجان لمتابعة ملفات الوزارات وكل نائب يكون مسؤولاً عن متابعة ملف محافظته ليمكن السيطرة على جميع اوجه الفساد المالي والاداري في بغداد والمحافظات. وأكدّ الاسدي في حديث لـ المدى انه وضمن اللجنة المكلفة بمتابعة ملفات وزارة الهجرة والمهجرين سيتم تدقيق جميع الملفات المتعلقة بالتجاوزات المالية للوزير السابق او الوزير الحالي لأن جميع أموال الوزارات هي اموال الشعب وليس اموال لوزير ما.

بينما يقول الشيخ صباح الساعدي عضو هيئة النزاهة الحالية في مجلس النواب لـ(المدى) ان اللجنةالسابقة للنزاهة في مجلس النواب اشرّت الكثير من السلبيات على عمل وزارة الهجرة ووزيرها السابق وما يذكر من تعرض الموازنة المخصصة لإعمار مدينة الصدر والشعلة الى سحب اموال سوف يحاسب الوزير او اي شخص كان الى المساءلة القانونية لان المال العام هو للجميع ولايحق لاي شخص التصرف به.

الوزير الجديد

فيما وصف نائب عن كتلة الائتلاف العراقي الموحد في وقت سابق، في اللجنة القانونية في مجلس النواب قانون الانتخابات الجديد بأنه تضمن (استلاباً لحقوق المهجرين)، متهما نائب رئيس المجلس بالكيل بمكيالين مع القضايا والمشاريع المطروحة.

وقال النائب عن محافظة ديالى، عن كتلة الائتلاف العراقي الموحد طه درع السعدي في تصريحات صحفية انه "لا يعول على النقض الرئاسي للقانون"، مشيرا الى ان " القانون هذا أضاف مظلومية جديدة للمهجرين، واستلابا لحقوقهم الدستورية"، حسب تعبيره.

وحصلت المدى على صور من مصدر رفض ذكراسمه تبين ان بعض المسؤولين في وزارة الهجرة قاموا بنقل مساعدات قدمت من منظمة انسانية الى الوزارة ولكن تلك المساعدات بمجرد انتهاء احتفالية وصولها نقلت بقدرة قادر الى احدى المزارع في بغداد.

يذكر أنه في تصريح سابق للوزيرعبد الصمد عبد الرحمن أكدّ أن ليس لدينا احصائية دقيقة عن المهجرين لكن هناك احصائية مسجلة لدى مفوضية شؤون اللاجئين في سوريا تشير الى ان عدد العوائل المحتاجة والتي لها الرغبة في ان تسكن في دول اخرى تبلغ ٢٠٦ ٠٠٠ و قد انخفضت واصبحت ١٦٨،٠٠٠، وهناك فريق عمل لتوزيع المبالغ على المهاجرين ووصلنا الى حدود التوزيع الى ١٤٦٠٠٠ عائلة كوجبة اولى وهناك وجبات اخرى حيث لاتعتبر جميع العوائل الموجودة خارج العراق في حالة عوز الا المسجلين منهم. والذي يعني وزارة الهجرة هو الارتقاء بالمواطن العراقي والتعاون مع المنظمات والدولة المضيفة له لدعم تلك العوائل.

واوضح وزير الهجرة السابق " كان هناك تحرك من قبل مجلس النواب وبعض الساسة العراقيين ووجدنا استجابة من بعض الدول وخاصة الاردن فيما يخص وضع المهاجرين، اما الان فلاتوجد هناك مشكلة بهذا الخصوص وحتى المبلغ المطلوب لتجديد الاقامة البالغ (٢٥٠٠٠) دينار بدأت الحكومة الاردنية بتقليل المبلغ لتسهيل مهمتهم".

اما بخصوص الموجودين في سجون لبنان فقد سجلت آخر احصائية اعدادهم بـ ٣٧ موقوفاً ونحن الآن بصدد عمل تسوية للامور اما العدد الكلي للعائدين فهو ٧٥٠٠٠ الف في آخر احصائية.

وفيما يخص مصير مهجري المحافظات الذي استحوذوا على دوائر الدولة في بغداد، فقد اشار الى ان هناك تجاوزات حصلت بعد سقوط النظام السابق قامت بها بعض العوائل بالتجاوز على الدور الحكومية والمؤسسات الحكومية وتسارعت بعض المنظمات لتحويل موضوع التجاوز الى نزوح من خلال وضعها الجانبين بصورة متساوية و تقوم الحكومة باخلائهم لاستثمار هذه الاماكن، و هناك تعليمات وضعها مجلس الوزراء في كيفية التعامل مع المتجاوزين فإذا أرادت وزارة المالية او الصحة او الزراعة مثلا إخلاء مكان ما فيجب ان تدفع مبلغ تعويضي لشاغليه من اجل مساعدتهم في الحصول على سكن ياويهم وعوائلهم ومن ثم يتم اخلائه بشكل طبيعي يحافظ على كرامة المواطن و حسب التعليمات الصادرة. وبالفعل تم اخلاء اكثر من ٤٠٠٠ دار في بغداد من قبل القوات الامنية، اضافة الى برامج وزارة الهجرة في توفير فرص العمل اضافة الى برنامج الغذاء في توفير المواد الغذائية والمساعدة خاصة البطاقة التموينية اضافة الى منح الحكومة والدعم المستمر من المنظمات.

ما اشرنا اليه لايمثل كل الصورة عن حقيقة ما يعانيه المهجرون، حيث ان معالجة ما يعانون منه يحتاج الى آليات تشجع البعض منهم على العودة، وتعين الباقين على مواصلة العيش بكرامة تليق بهم كعراقيين اضطرتهم الظروف القاهرة الى الهجرة.

صور وثائقية توضح أن بعض المساعدات نقلت من الوزارة الى إحدى مزارع بغداد!

مواطن كاد ان يفارق الحياة بسبب تناوله حبة ضغط مغشوشة

القطاع الصحي بحاجة إلى إصلاح جذري فهل من مجيب؟

قال أجدادنا (إلي ما يموت بالحصبة يموت بالجدري) وقد قيل هذا المثل من قبل أجدادنا وذلك لصعوبة توفر الأدوية والمضادات الحيوية لكل مرض ينتشر ويستفحل في ذلك العصر.

وتتسابق الدول المتحضرة لإجراء البحوث وأعمال التجارب من اجل إيجاد العلاج المضاد لأية حالة تهدد البشرية، وتقام المؤتمرات العلمية والدراسات وتجري المنافسات العملية من اجل حماية البشر.

ونسمع كثيرا عن حالات لأمراض غريبة أو فيروسات عجيبة تصيب الإنسان ولكن سرعان ما نشهد أن هذا الفيروس او المرض قد وجد له مضاداً او مصلاً ليقي البشرية من هذه الآفة.

بغداد / نادية الجوراني

عدسة / أدهم يوسف

الإنسان.

إن القطاع الصحي في بلدنا من أكثر القطاعات حاجة إلى الإصلاح وسد النقص الحاصل فيها، فالمؤسسات الصحية والمستشفيات الحكومية والأهلية تشكو من الإهمال والنقص في الأدوية وسبل العلاج و تفتقر بالدرجة الأساس إلى توفر الأجهزة الطبية الحديثة ذات المنشأ الأصلي والضرورية لعلاج الحالات المرضية الصعبة. إضافة إلى انتشار الفساد الإداري والرشوة بشكل صارخ في هذه الدوائر التي تحتاج إلى دائرة نزاهة من مليون موظف. وتقول ام فائز احدى مراجعات المركز الصحي في حي العدل: رغم البناية الجميلة والحديثة للمركز، فان حماماته تفتقر الى ابسط شروط النظافة، كما إنها بدون ماء، ولكم أن تتصوروا الحالة!

إن مشكلة تردي المستوى الصحي في العراق تأخذ أبعادا عدة لأنها ظاهرة أصبحت تؤرق المواطن فصار يأخذ موضوع المرض والعلاج الكثير من ميزانيته المادية، ويعزو القائمون على الصحة أسباب هذا التدهور في هذا القطاع الحيوي إلى عدة مناحي يمكننا تتبعها ولنبدأ أولا بـ (غش الأدوية).

الغش في الدواء

فقد برزت ظاهرة الغش الدوائي في العراق بعد انفتاح السوق على التجارة العالمية بدون ضوابط وذلك لسببين أولهما انعدام الرقابة وعدم ضبط الحدود ما زاد في استيراد الأدوية وثانيهما إن الشركات خارج العراق تبحث عن سوق بلا رقابة لتحقيق أرباح طائلة دون مراعاة لصحة الإنسان.

يقول الصيدلاني (ساهر ألعزي) إن الغش الدوائي ظاهرة تنامت في العراق بشكل يصعب إيقافه وبدأ يأخذ إشكالا متعددة يتعذر معه على الصيادلة اكتشافه إنه يعني تسويق الأدوية المغشوشة والمنتهية صلاحيتها إلى الأسواق المحلية وهذا يشكل تهديدا لحياة المواطن.

ومن طرق الغش المتبعة ذاك الحاصل في العبوات وفي التغليف و في تغيير الصلاحية واستخدام التقليد في طبع علب الدواء وكمثال على ذلك (علبة الأسبرين) فالعلبة الأصلية خضراء داكنة اللون والتقليد خضراء فاتحة.

أما الأدوية التي عليها إقبال شديد مثل الأدوية المزمنة فإنها تتعرض للتقليد بشكل مطابق تماما للأدوية الأصلية يصعب على الإنسان البسيط التفريق بينها وأكد الدكتور إن جميع الأدوية وبدون استثناء هي على صنفين أصلي ومغشوش.

يقول المواطن أسعد إن المريض يذهب إلى الصيدلية طلبا للدواء فيبرز له الصيدلي النوعين قائلا هذا بألفين ونصف وهذا بألف والمفروض أنكم تفهمون لماذا هذا الفرق بالسعر فليس من المعقول إن الدواء الغالي الثمن يكون مفعوله أسرع من الرخيص.

أما الصيدلي أحمد علوان فيقول إن صاحب المذخر يأتي ويقول لي إن ها الدواء سويسري و هو في الحقيقة تقليد لأنه متغير الصلاحية ولايمكن كشفه إلا عن طريق لجان خاصة في وزارة الصحة وهنا تكمن الخطورة على الفرد وعلى الصيدلي أيضا.

وهذا يعني وجود تجار لايملكون أي وازع من ضمير فيقومون باستيراد أدوية ومستلزمات طبية رديئة اغلبها من الصين. ولاحظنا ذلك بصورة واضحة في علبة أدوية كتب عليها (صنعت خصيصا للعراق) ما يعني إنها ليست بالمستوى المطلوب ولاتباع في الدول المنتجة لها.

و همس طبيب صاحب صيدلية في أذني قائلا: إن تاجراً عراقيا قام بإدخال صفقة دواء منتهية الصلاحية إلى العراق بدون أن تخضع إلى الفحص من قبل اللجان مقابل مبلغ (٢٠٠٠٠) دولار لحساب جهة رسمية مسؤولة في وزارة الصحة.

السبب الآخر كما يقول الصيادلة يكمن في إنتشار مصانع محلية غير مجازة تقوم بالغش مثلا بإضافة مواد صبغية أو عدم إضافة مواد حافظة كافية أو تغيير نسب المواد في الأدوية،هذه المصانع التي تقلل نسب المواد في الأدوية تقوم بتقليل كلفة الأدوية المغشوشة على أساس إن ٢٠٪ فقط من مذاخر الأدوية جيدة و ٨٠٪ منها غير مضمون وأصحابها غير معروفين في مجال استيراد الأدوية أي إن هناك دخلاء في تجارة الأدوية ولا اخفي عليكم إن الشخص ألذي كان واقفا بجانبي هو صاحب مذخر للأدوية وقد قال لي لماذا تتكلم وتعطي هذه المعلومات.

تبادل منفعة

ويمكن رصد ظاهرة تتمثل بتوجيه الطبيب للمريض بشراء الدواء من صيدلية بحد ذاتها ولهذا سببان الاول هو اتفاق الطبيب مع صيدلية معينة لارسال مرضاه مع وصفاتهم للحصول على نسبة متفق عليها أي هي عملية (تبادل منفعة) بين الطبيب والصيدلي لسرقة المريض.

مطلوب تأهيل معامل الادوية لتمارس دورها في سد جزء من حاجة البلد

و الثاني مشروع سببه حرص الطبيب أحيانا للحفاظ على سمعة مهنته الطبية وحتى يتأكد من سلامة الدواء والمريض وحتى لايكون هناك تلاعبا من تجار الصيدليات، وهؤلاء الأطباء النزيهون هم قلة قليلة.

سراق الأدوية

أما عملية سرقة الأدوية في المستشفيات الحكومية ومن قبل الموظفين العاملين فيها فحدّث ولاحرج، حيث يقول المواطن محمد عبد عندما يراجع المريض أي مستشفى أو مستوصف طبي ويكون بحاجة إلى الفحص فإن الطبيب يصرف له وصفة طبية لكنه يجابه بقيام الصيدلي بتسجيل كمية الدواء المطلوب والمخصص للمريض، فيعطيه جزءً منه ويأخذ الباقي للمتاجرة به بحجة إن الكمية غير متوفرة الآن لكنه عملياً قام بتسجيل الدواء في سجل خاص للصرفيات اي انه تم صرف ٢٠ شريط حسب الوصفة ويتم إدخال الباقي من الدواء في درج المكتب وإخراجها عند نهاية الدوام والقراصنة ينتظرون خارج الدائرة ليستلم كل واحد منهم حصته لتباع للمواطن بأسعار تسمى السوق السوداء.

معامل الأدوية

تعد الصناعات الدوائية رافدا هاما من روافد الاقتصاد الوطني يجب الالتفات إليها فالخبرة العراقية في مجال صناعة الأدوية لها تاريخ يمتد إلى أكثر من ١٠٠ عام.و عندما استفسرنا عن معدل الإنتاج في معمل أدوية سامراء أجابتنا الشركة العامة: أنها حققت أرقاما متقدمة في إنتاجها وفي مبيعاتها للعام الماضي وبداية العام الحالي فلقد تمكنت الشركة من تسويق أدوية ومستحضرات طبية لوزارة الصحة بقيمة مليونين ومئة ألف دينار إضافة إلى مبيعات الشركة لمذاخر الأدوية والمسوقين عن طريق المنافذ التسويقية في المحافظات بنحو أربعة مليارات دينار وقد أعدت الشركة خططها للنهوض بالإنتاج وتطوير أساليب التعبئة والتغليف وقد تمكنت من إنتاج عدد من المستحضرات الطبية ولأول مرة إضافة إلى المستحضرات ألتي في طور البحث والمتابعة لمعالجة أمراض مختلفة منها علاج الإسهال وأدوية ضغط الدم وارتفاع الكولسترول وسوء الهضم ومراهم الجلد وقرحة المعدة ومضادات حيوية.

ولكن الصيدلاني ريبوار ناقض ما أشارت إليه شركة سامراء فيقول إن معمل سامراء ينتج ٤٠٪ من الأدوية وهذه النسبة لا تكفي كما أن إنتاجهم من الأدوية للأمراض المزمنة بشكل خاص يعتبر صفرا بسبب رداءته فالمريض عندما يقرأ دواء ضغط أو سكر صنع سامراء يرميه في الحال لأنه يؤدي إلى مضاعفات لمرضى الضغط والسكر المزمنين.

كما تحدث عن إنتاج معمل ادوية نينوى فأكد أن مواصفات الادوية رديئة جداً ولا يتم تداولها نهائيا في الصيدليات، ومن هنا فإن الحاجة ماسة لمعرفة أسباب هذا التدنّي في نوعية الادوية العراقية بعد ان كان بعضها ينافس الاجنبي، ووضع خطة لتأهيل المعامل الموجودة لتتمكن من سد جزء من حاجة العراق.

عيادات شعبية

وفي ضوء ما تقدم يظل هم المواطن أو المريض هو الحصول على الدواء الجيد وبالسعر المناسب وبالشكل النظامي لكن هيهات أن يتحقق له ذلك حيث حدثنا بعض المراجعين للعيادة الشعبية في المعلمين فقالت ام تحسين امرأة مسنة كانت تقف في طابور طويل: أنا هنا في العيادة منذ الصباح الباكر انتظر دوري لإستلام حصتي من دواء الضغط وقد تعبت من الانتظار الطويل وأنا في هذا العمر لكي يوقع لي الطبيب على بطاقتي الدوائية ثم بعد ذلك اذهب لأقف في طابور آخر كي استلم دوائي من الصيدلية فهل هذا يرضي أحدا؟

اما أبو عدنان فإنه قد لاحظ عند استلامه دواء الضغط ان له تأثيرات جانبية خطيرة فيقول: سبق وان صرف لي الدواء وكدت أن أموت بسبب عدم هبوط الضغط وبعد أن مر علينا جاري ليطمئن على صحتي تفاجأ بالأمر فذهب مسرعا إلى صيدلية في الحي وجلب لي حبوبا للضغط وقلت له أنني قد أخذت الدواء فقال جرب هذه وعندما أخذت حبة واحدة شعرت بالارتياح وتبين بعدها أن العلبة نفسها ولكن الدواء مغشوش.

نقابة الصيادلة

وقبل أن نختتم حديثنا وجدنا من الضروري أن لا نهمش دور نقابة الصيادلة في بغداد وأن نستمع لرأيهم حول هذا الموضوع فاجابوا بكل صراحة إنهم لا يستطيعون الحد من هذه الظاهرة ولكنهم يطالبون الجهات الإعلامية والقنوات الفضائية بعمل ندوات تثقيفية مكثفة للمواطنين واستضافة مسؤولين من وزارة الصحة وأصحاب المذاخر والمعنيين بهذا المجال لإنقاذ البشرية من خطر الجهل وقلة الوعي الصحي.

فأخصائي العيون وصفته إلى إيران وأخصائي المفاصل إلى الصين والباطنية إلى الهند وهكذا حرم المواطن الفقير من الدواء والعلاج في بلده لأسباب تعددت وتراكمت من بينها انعدام الأمن ألذي دفع بأكفأ الأطباء وامهرهم إلى الهجرة خوفا من الخطف والقتل إضافة إلى انعدام الضمير في مهنة مقدسة من أهم متطلباتها الحرص على حياة

غير إننا في العراق وبكل مرارة نعيش في بلد يصعب فيه على مرضانا أن يجدوا ابسط أنواع الأدوية لحالات مرضية عامة و عندما يراجع المريض الأطباء والمستشفيات فإنه بدلاً من أن يعالج. تصرف له وصفة طبية اصبحت مألوفة هي السفر للعلاج خارج البلد وكأنهم بهذا العمل يجدون العلاج السريع للمريض.